

اثر آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على عينة من المديرين في المصارف التجارية في إقليم كردستان / العراق

ريام صلاح حسن

كلية العلوم الأقتصاد والتصرف

reyam.salah128@gmail.com

أ.د نجيب الحشيشة

كلية العلوم الأقتصاد والتصرف

nehachicha@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد اثر آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية. اعتمدت استماره الأستبيان المكونة من (70) مديراً ، تم أستخدام البرنامج الأحصائي (SPSS V26). أولاً ، استخدمنا تحليلاً وصفيًا (التكرارات، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لوصف وتشخيص متغيرات الدراسة. ثانيًا ، اخترنا تحليل (معامل الارتباط، ANOVA) لاختبار علاقات الارتباط. أخيرًا ، نقوم بإجراء تحليل الانحدار المتعدد، لتسليط الضوء على علاقة الاثر بين آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية. تكشف نتائجنا عن وجود ارتباط معنوي بين (الحوكمة) و(جودة التقارير المالية) وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والقيمة الاحتمالية (P-value). يجب تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والمكاشفة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة ، جودة التقارير المالية، المسؤولية ، الملاءمة

1- المقدمة

الحوكمة هي الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين، وغالباً ما ينظر اليها على

انها اداة للحد من المخاطر ومنها مخاطر الفساد المالي والاداري. حيث أدت الأزمة العالمية في (2008-2009) التي دفعت عالم التمويل الى تقلب كبير في الأسهم والسندات والعملات والسلع والمشتقات (Fakhfekhetal, 2015). ساعد الفصل بين الملكية والادارة وظهور نظرية الوكالة والانهيارات المالية والفضائح والاحتيال المالي والسيطرة الضعيفة لمجالس الإدارة ولجان التدقيق ذات النوعية غير الكفوءة الى حدوث انهيارات مالية وفضائح ادارية في الشركات ، اذ تبين ان العيب ليس في معايير المحاسبة ولكن في سلوكيات مطبقها . وبالتالي اصبحت هناك حاجة الى اصلاح وتنظيم المصارف من اجل التحكم بشكل افضل في جودة التقارير، والحد من الاحتيال بنوعيه المالي والاداري، وتوفير آليات مصرفية ومالية اكثر ملائمة ومعنوية.

في ظل كل هذه التحديات ، يمكن ان تظهر حوكمة الشركات كبديل عن نظرية الوكالة لان الاليات المعتمدة فيها تتميز بانها اليات تحقق الثقة لدى اصحاب المصلحة من خلال اتباع العديد من الخصائص المتمثلة بالشفافية والمساءلة والعدالة . وبالتالي يحتاج صناع القرار الى معلومات ذات جودة عالية يستطيع من خلالها صياغة الاستراتيجيات والسياسات والممارسات . تقوم هذه الدراسة على بيان اثر آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية . وبالتالي جعل مفهوم حوكمة الشركات قضية الساعة ، وهناك تأثيرات كبيرة بشأن الحاجة الى حوكمة شركات قوية. ويعد اعداد التقارير المالية احد المكونات المهمة في نظام المعلومات للاقتصاد، حيث تنقل الشركة من خلال المعلومات ادائها المالي وحالها الى المستخدمين الخارجيين . إذ ان اعداد التقارير المالية هي العملية التي تنشئ تأكيدات الاشراف في شكل بيانات ومعلومات الاعمال المالية وغير المالية التي تعكس نتائج الانشطة والمعاملات الخاصة بالشركة.

كانت العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية موضوع اهتمام العديد من الباحثين في العقدين الماضيين. يوضح تطوير الأسواق العالمية الدور الفعال الذي تؤديه حوكمة الشركات في منع الاحتيال وسوء السلوك الإداري. أن الحوكمة الرشيدة تقلل الآثار السلبية لإدارة الأرباح أيضاً مثل احتمالية إعداد تقارير مالية إبداعية ناشئة عن الاحتيال أو الأخطاء. تقليدياً ، لعب المراجع الخارجي أيضاً دوراً مهماً في تحسين مصداقية المعلومات المالية. ومع ذلك ، يبدو أن الاتجاهات الحالية تظهر أنه على الرغم من هذه الجهود ، فإن موضوع التقارير السليمة أخلاقياً من قبل المنظمة لمساهمها ، والحكومة وكذلك الجمهور بأكمله يصور سيناريو معركة لم يتم كسبها بعد

على أنها مستوى الامتثال من قبل أصحاب المصلحة الأساسيين من هذه الشركات ، فضلا عن فعاليتها المترتبة على ذلك ، تظل مصدر قلق بالغ. للتسجيل ، تم الإبلاغ عن الحالات المبلغ عنها للتقارير المالية الفقيرة والاحتياطية وقضايا الحوكمة عبر كل من الشركات الكبيرة والصغيرة ، المعروفة عالمياً وغير ذلك.

ولعل ضعف حوكمة الشركات هو العامل الأكثر أهمية الذي يُلقى باللوم في عواقب فشل الشركات من الاقتصاد وأزمات الشركات. هناك الكثير الذي يمكن القيام به لتحسين نزاهة التقارير المالية من خلال قدر أكبر من المساءلة ، واستعادة الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق ، وتحسين سياسات حوكمة الشركات. لقد ثبت أن المستثمرين يطلبون تقارير مالية مدققة للشركات حتى يتمكنوا من إصدار حكمهم. لقد رأينا في الماضي القريب عدداً كبيراً من التقارير المالية المدققة التي كانت مضللة تماماً. البيانات المالية غير الكافية أو حتى المضللة دائماً ما تتطوي تقريباً على أي فشل مؤسسي تقريباً مثل حالات Enron في الولايات المتحدة ، كل ذلك غير نظرة المستخدمين إلى جودة تقاريرهم. تم إجراء سلسلة من الدراسات حول هيكل حوكمة الشركات وتحديات تطوير وتنفيذ نظام حوكمة الشركات الجيد. الدراسات التجريبية السابقة قد وفرت الصلة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

ما تبقى من هذه الورقة هي على النحو التالي . يقدم القسم الثاني مراجعة موجزة للأدبيات حول العلاقة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية. يركز القسم 3 على منهجية البحث. يقدم القسم 4 البيانات والإحصاءات الأولية. في القسم 5 ، نقوم بالإبلاغ عن النتائج التجريبية وتحليلها.. أخيراً ، يختتم القسم 6 النتائج ويعطي بعض الآثار المترتبة على ذلك.

2. الدراسات السابقة :

نمت المؤلفات الخاصة بالحوكمة بشكل كبير بعد ازمة الثقة في بعض كبريات الشركات بعد القيام بعمليات تجميل العوائد نظراً لوجود وجهة نظر واسعة النطاق مفادها ان الحوكمة بالياتها وخصائصها يمكنها ان تجنب وتقلل من عمليات ادارة الارباح والاستفادة من جودة التقارير المالية. إذ اشار (Almaqtari et al , 2018) في دراسته تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: أدلة من الهند ، وركز (Bako , 2018) على تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

في صناعة الكيماويات والطلاء النيجيرية، واكد على مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتراكمية (شواهد من الأردن) ، وبحث (Almaqatar, 2020) تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة لمعايير المحاسبة الهندية الهندية. بينما ركز (Gunarathne, 2020) على تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المتكاملة. وفحص (Ahmed, 2018) تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على الإفصاح عن نقاط الضعف المادية في الرقابة الداخلية من خلال دراسة ميدانية. ووضح (Asmari, 2020-AI) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز مصداقية التقارير المالية. وبين (Lijmi & Yab,2021) أثر آليات حوكمة الشركات الداخلية على تقرير التدقيق في الشركات التونسية.

نمت المؤلفات الخاصة بجودة التقارير المالية بشكل كبير في أعقاب الازمات المالية نظراً لوجود وجهة نظر واسعة النطاق مفادها أن الخسائر المصرفية والمخاطر المالية يمكن تجنبها أو تقليلها من خلال اعتماد الجودة في كتابة التقارير المالية. وهكذا ، يشير (صالح، 2009) إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين ، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. وحدد (AISPA, 2013) عدة اهداف يمكن الاستفادة منها في اعداد التقارير المالية منها تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية وعلى اساسه يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية، و تقديم معلومات حول التغيرات في الموارد التي تمتلكها المنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، تقديم معلومات حول الاداء الاقتصادي للمنشأة. فيما ركز كل من (عبدالعزیز و خليل، 2017) على إن الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية مفيدة لصنع القرار الاقتصادي، إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة، فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي لمشركة والأداء والتدفقات النقدية للشركة. لاحظ (مسعد، 2014) الاهتمام بشكل كبير وواضح في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات، وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية المختلفة، أن تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة

المستثمرين. ان هنالك تأثير وأهمية لمفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وان حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية و تساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد. وقدم (Yusuf, 2019) دليلاً على أن وجود مجلس إدارة كبير ومستقل ولجنة تدقيق مرتبط بمستويات منخفضة من إدارة الأرباح لكل من البنوك التقليدية والإسلامية. توضح هذه النتائج عدم وجود اختلافات هيكلية بين نوعي البنوك فيما يتعلق بفاعلية آليات الحوكمة التقليدية في الحد من السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح. بناءً على نوع البنك ، تظهر النتائج أن وجود طبقة إضافية من الحوكمة من خلال توظيف هيئة رقابة شرعية كبيرة ومؤهلة ماليًا ، يعمل أعضاؤها في مجالس إدارة متعددة ، يوفر رادعًا كبيرًا ضد إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية. وأشار (غناية & حليمي ، 2021) ان مبادئ لجنة بازل المعدلة توفر إطارا يجب على البنوك والمشرفين العمل من خلاله لتحقيق إدارة قوية وصارمة للمخاطر وصنع القرار، وتعزيز ثقة الجمهور و الحفاظ على سلامة النظام المصرفي؛ وان هناك ضعف في الإطار التشريعي والقوانين التي ترسخ مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك بسبب عدم وجود لائحة خاصة بالمبادئ صادرة عن بنك الجزائر، وذلك عكس البنوك المركزية الدولية التي تضح لائحة خاصة بالحوكمة؛ بالاضافة الى عدم وجود تطبيق العقوبات الصارمة من قبل بنك الجزائر في مجال المخالفات التي قد تؤدي بإفلاس المصارف؛ عدم نشر المعلومات المحاسبية والمعلومات العامة الخاصة بالبنوك التجارية على المواقع الإلكترونية، وإن وجدت يكون نشرها متاخر، وصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بهذه البنوك خاصة من قبل الباحثين الأكاديميين وهو ما يدل على انعدام الشفافية والإفصاح، عدم إلزام بنك الجزائر للمصارف التجارية بنشر تقارير الحوكمة. ولاحظ (Fletcher et al, 2005) ان لا يمكن استخدام سجلات المعاملات التي تفتقد إلى الكثير من المعلومات ولا تتم معالجتها. قد ينتج عن النهج الاستباقي تقارير أخطاء تتضمن هذه المعاملات غير المعالجة التي تم إنشاؤها لمجمعي البيانات ، بحيث يكونون على دراية بآثار الأخطاء على الأمناء ، أو قسم تكنولوجيا المعلومات ، بحيث يعطي الأولوية للأتمتة ودعم المفقودين نماذج الاسعار. وإن تحديد المشكلات وحلها قبل أن تؤدي إلى معاملات فاشلة سيؤدي في النهاية إلى الاستخدام الكامل لمقياس المحفظة لتعرض الأسهم الخاصة. أن جامعي البيانات وأمناء البيانات ومستخدمي البيانات بحاجة إلى مشاركة المعرفة لتحسين جودة البيانات في الأبعاد الثلاثة، مما يتطلب إنتاج بيانات مالية عالية الدقة معرفة عملية الجمع وعملية التخزين وعملية الاستخدام، وأن عملية جمع البيانات عادة ما تكون الأقل وضوحًا للمديرين ، فمن الواضح أنها مهمة جدًا لدقة جودة البيانات

المنتجة. واكد (Al-Dalabih, 2018) ارتفاع مستوى جودة البيانات المالية التي تعتمد عليها الشركات الخدمية الأردنية. وهذا يؤكد دقة وصحة البيانات المالية المقدمة من الشركات المالية مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الأطراف باستخدام هذه البيانات وزيادة دقة النتائج المحققة في مختلف المجالات الائتمانية والربحية وغيرها. ، وبين (Zraqat, 2020) ان الشركة تستمد تميزها في أداء وظائفها ، بما في ذلك وظيفة إعداد التقرير المالي من الموارد والإمكانات التي تمتلكها والتي قد تكون قيمة ونادرة ، ولا يمكن تقليده بالكامل. حيث أن معرفة الموارد التي تمتلكها البيانات الضخمة للشركة ، ومدى استخدام الشركة لتقنيات ذكاء الأعمال هو مفتاح نجاح الشركة في توفير معلومات عالية القيمة تساهم في اتخاذ قرارات مستنيرة لمستخدمي البيانات المحاسبية.

فالحوكمة مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسراً وطواعية ، ويشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانكليزي للكلمة (Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة إذ تم سابقاً إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة ، والإدارة الجيدة ، والضبط المنظمي ، والتحكم المنظمي ، والحاكمة المنظمي ، وحوكمة المنظمات ومصطلحات أخرى ، إلا أن الأكثر شيوعاً وتداولاً لدى الكُتّاب والباحثين هو مصطلح حوكمة المنظمات أو الحوكمة المؤسسية (يوسف ، 2007) .

ويمكن القول إن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها ،(الحكمة) وهو ما يقتضيه من التوجيه والإرشاد و(الحكم) وهو ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط التي تتحكم في السلوك، بالإضافة إلى (الاحتكام) وهو ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية، وأيضاً (التحاكم) طلباً للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.(عبدالله بن قاسم حسن، 2018). وعلى ذلك فإن مفهوم حوكمة الشركات يعطى بعدين اولهما (الالتزام) ، بمعنى التحقق من تنفيذ الالتزامات والسياسات التشريعية والقانونية والإدارية ، فضلاً عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والمكاشفة- . وثانيهما (الأداء) ، بمعنى رفع مستوى الأداء الشامل للشركات والسعي إلى استثمار الفرص الإيجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة والتقليل من اثارها السلبية.

(عصام، 2013)،. ويمكن تعريف مصطلح حوكمة الشركات على أنه ذلك المفهوم الذي يتعلق بتعزيز مبادئ العدالة المؤسسية والشفافية وتحمل المسؤولية، وإنها عملية مستمرة تهدف لتحويل المؤسسات والشركات إلى كيانات أكثر ديمقراطية، بما يساهم في تعزيز الإدارة المسؤولة للشركة وتوجيهها نحو خلق القيمة على المدى الطويل (Amakin, 2021). كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة على أنها الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم

فيها، لتساعد الشركات على العمل بشكل أكثر كفاءة وتحسين الوصول إلى رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وتجعل الشركات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة أمام المستثمرين ويمنحهم الأدوات اللازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة، والتي تساهم في التنمية، أي التي تشجع الاستثمارات الجديدة و تعزز النمو الاقتصادي و توفر فرص العمل (عيسى، 2022). وأشار (علون، 2019) ان الحوكمة "عبارة عن مجموعة من الإستراتيجيات الموضوعية المطبقة من خلال الشركة، والمصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق أهدافها والمتعلقة (مدى شفافية وملائمة التقارير المالية التي تعدها الشركة، مدى الإلتزام بالقوانين والتشريعات، اضافة قيمة للشركة). إذ تعد حوكمة المصارف ذات أهمية خاصة لما لها من آثار على نمو الاقتصاد المستقبلي، فضلاً عن وجود ممارسات جيدة لحوكمة المصارف في الحد من المخاطر بالنسبة للمستثمرين، وجذب رؤوس الأموال للاستثمار وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية، لكن مع ذلك تختلف طريقة تنظيم الحوكمة بين البلدان، اعتماداً على أطرها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، وشخص (الصفار والساعدي، 2019) ان اهمية الحوكمة تكمن في زيادة إمكانية الحصول على التمويل الخارجي من الوحدات الاقتصادية، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة النمو وخلق المزيد من فرص العمل، انخفاض تكلفة رأس المال وما يرتبط بها من تقييم أعلى للوحدة الاقتصادية، مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية ومرة أخرى يعزز النمو وفرص العمل، الأداء التشغيلي الأفضل من خلال الادارة والتنوع الأفضل للموارد الذي يؤدي إلى زيادة الثروة، تخفيض مخاطر الأزمات المالية، انشاء علاقات أفضل مع جميع أصحاب المصلحة، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية والعمل والتعامل الأفضل مع عدد من القضايا من مثل حماية البيئة.

عند الحديث عن حوكمة المصارف نجد أن آلياتها بخاصة لا تختلف عن آليات الحوكمة بعامة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكما يأتي (حبي، 2017):

الالية الاولى: توافر إطار فعال لحوكمة المصارف

ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المصارف على شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وقد شدد هذا المبدأ على:

أ- أن تتمتع الجهات الرقابية بالنزاهة والسلطة على تنفيذ القانون.

ب- وضع قوانين توضح مسؤولية الإدارة وتهتم بتحقيق مصالح الجمهور.

ت- تطوير الحوكمة مع مراعاة تأثيرها في السوق.

الآلية الثانية: حقوق المساهمين

أ- ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم من خلال الأساليب الآمنة لتسجيل الملكية.

ب- الحفاظ على حق المساهمين بالتصويت واتخاذ القرارات المهمة.

ت- يجب توفير المعلومات في الوقت المناسب عن جدول أعمال الجمعية العمومية.

ث- يجب ان تتمتع الجهة الرقابية بالكفاءة والوضوح والشفافية للحفاظ على حقوق المساهمين.

الآلية الثالثة: دور أصحاب المصلحة

ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المصارف وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المصارف السليمة مالياً.

الآلية الرابعة: الإفصاح والشفافية

ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالمصرف، بما في ذلك المركز المالي ونتائج الأداء، وحقوق الملكية، وأهداف المصرف.

الآلية الخامسة: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجسد هذا المبدأ إطار قواعد الحوكمة المؤسسية على استراتيجية المصرف والرقابة الفاعلة لمجلس الإدارة على المصرف، ومسؤولية مجلس الإدارة امام المصرف والمساهمين، كذلك يجب وضع استراتيجية للمصرف توضح أهداف الأداء.

وعرف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للمنشأة،

وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك المنشأة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية (موالدي، 2018).

واوضح (صالح، 2010) ان جودة التقارير المالية تعني ما تتصف به المعلومات المحاسبية ، التي تشتمل عليها تلك التقارير ، من مصداقية ، وما تحققه من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف والتضليل واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها . وتتمثل المعايير القانونية في الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة ، وتتضمن المعايير الرقابية ممارسة الجهات المعنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها ، أما المعايير المهنية فتتمثل بالالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة وآداب وسلوك المهنة ، وأخي ار فإن المعايير الفنية تتضمن الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية. وحدد (محمود، 2010) تعريفاً لجودة التقارير المالية على انها تشير إلى ما تتصف به معلومات القوائم المالية من مصداقية وما تحققها من منفعة لمستخدميها ، مع خلوها من التحريف ، وخاصة الغش، واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

ووجد (Wahyudi et al, 2018) أن نقص جودة المعلومات يؤدي إلى عيوب على المستوى التشغيلي والتكتيكي والاستراتيجي ، وكما يلي:

1. المستوى التشغيلي: (انخفاض رضا العملاء ، وزيادة التكاليف ، وانخفاض رضا الموظفين) .
2. المستوى التكتيكي: (ضعف اتخاذ القرار ، وقت أطول لاتخاذ القرار ، المزيد من الصعوبات في تنفيذ مستودع البيانات ، المزيد من الصعوبات في إعادة الهندسة ، وزيادة عدم الثقة في المنظمة).
3. مستوى الإستراتيجية: (مزيد من الصعوبات في وضع الإستراتيجية ، المزيد من الصعوبات في تنفيذ الإستراتيجية ، المساهمة في قضايا ملكية البيانات ،إعاقة القدرة على محاذاة المنظمات، تحويل انتباه الإدارة).

ويتمثل الهدف الأساسي للتقارير المالية في توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية إذ أن توفير معلومات ذات جودة عالية عملية لأنها تؤثر ايجابيا في مهزي رأس المال وأصحاب المصالح الاخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الاخرى المشابهة لتوزيع الموارد وزيادة كفاءة الأسواق بشكل عام. وحدد (AISPA, 2013) عدة اهداف يمكن الاستفادة منها في اعداد التقارير المالية ومنها (تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية وعلى اساسه يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية، تقديم معلومات حول التغيرات في الموارد التي تمتلكها

المنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، تقديم معلومات حول الاداء الاقتصادي للمنشأة). وعلى ضوء الدراسات السابقة فقد تم تحديد أبعاد جودة التقارير المالية وكما اشار اليها (Al-Dalabih, 2018) وهي الملاءمة والتي تعني كفاءة البيانات والتقارير المالية ، ونجاحها في خدمة مستخدميها من خلال قدرتها على توفير معلومات كافية ومناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة ، بحيث يتم التعرف على هذه المعلومات لكونها مناسبة لصنع القرار ويتم تقديمها بشكل صحيح. إلى جانب توافرها في الوقت المناسب. والمصادقية (الموثوقية) التي ترتبط بسلامة المعلومات والقدرة على الاعتماد عليها، تتميز جودة التقارير المالية بأنها موثوقة أو يمكن الاعتماد عليها إذا كانت لديها القدرة على التعبير عن صحة المعلومات ، وأن تكون خالية من الخطأ والتحيز ، وتمثيلها بشكل عادل وصادق.

3. المنهجية

في هذه الورقة ، نستخدم في الخطوة الأولى نهج التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف ونسبة الاستجابة لتشخيص متغيرات الدراسة وابعادها. في الخطوة الثانية ، يتم استخدام معامل الارتباط للتحقق مما إذا كان الارتباط ايجابياً (طردياً أم عكسياً). وجرى استخدام نهج الانحدار المتعدد و تحليل التباين (ANOVA) والقيمة الاحتمالية (p -value) لفحص اثر الحوكمة في جودة التقارير المالية . تؤثر للحوكمة في جودة التقارير المالية.

4. البيانات والاحصاء الوصفي.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، إذ انه يعبر عن الظاهرة الاجتماعية المراد دراستها تعبيراً كمياً وكيفياً. وظفت الدراسة في تغطية بياناتها المطلوبة لتنفيذ الجانب النظري والميداني أساليب بحثية عديدة، فاستعان الباحث في الجانب النظري بما تيسر من مراجع علمية عربية وأجنبية (كتب، ومقالات، وبحوث، ومؤتمرات، ورسائل وأطاريح، وشبكة المعلومات (الأنترنت) ذات صلة بموضوع الدراسة، فضلاً عن مراجعة العديد من المهتمين بهذا المجال وصولاً إلى إطار علمي واضح لمعالجة الدراسة. واعتمد على مصادر عدة هي المصادر الرسمية من السجلات الرسمية لبعض المصارف عينة الدراسة. المقابلات الشخصية : أُجري عدد من المقابلات مع مديري المصارف ومعاونيهم ومديري الأقسام والشعب ، ، إذ استهدفت هذه المقابلات تحقيق الآتي (تشخيص مشكلة الدراسة ، توضيح طبيعة الدراسة والهدف منها) الاستبانة بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات إذ روعي في صياغتها شمولها على متغيرات الدراسة المعتمدة ، وتمت صياغتها

بالشكل الذي يخدم أهداف الدراسة وفرضياتها بالاستناد إلى الجانب النظري والرجوع إلى الدراسات السابقة ، والدراسات ذات العلاقة.

5. النتائج التجريبية

أولاً: وصف وتشخيص عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العديد من المصارف التجارية العراقية الخاصة العاملة في إقليم كردستان/ العراق، وهي مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف اربيل للاستثمار والتمويل والمصرف المتحد للاستثمار والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد ومصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي ومصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار وأخيراً مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، أما أفراد العينة فهم بمنصب (مدير وحدة ادارية، نائب مدير ، موظف). وتم توزيع الاستبانة بصيغتها النهائية على الافراد المبحوثين كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1) يوضح حجم العينة الموزعة وعدد الاستجابات الصالحة للتحليل

العنوان الوظيفي	الاستبانات الموزعة	الاستجابة الصالحة للتحليل
مدير وحدة إدارية	7	5
نائب مدير	14	10
موظف	60	55

70	81	المجموع
----	----	---------

المصدر: من إعداد الباحثة.

يوضح الجدول (1) انه كان قد تم اختيار حجم العينة من (81) فرداً، ولقد تم تحليل 70 استجابة منها فحسب، وذلك بعد استبعاد 11 استجابة لعدم استيفائها لشروط البحث العلمي. تبين للباحثة أن أفضل طريقة لجمع المعلومات هي الاستبانة، وعلى ضوء ذلك فقد تم تصميم الاستبانة بما يتوافق مع أهداف الدراسة، التي احتوت على مجموعة من الأسئلة للتعرف دور الحوكمة وآلياتها في الحد من مخاطر الفساد الإداري والمالي الدور الوسيط لجودة التقارير المالية. إذ تم قياس متغيرات الدراسة من خلال (45) عبارة، وقد كانت الإجابات على كل عبارة مكونة من 5 إجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

1. وصف وتشخيص متغيرات الدراسة وتشخيصها

يركز هذا المبحث على وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها من وجهة نظر عينة من المديرين في بعض المصارف الخاصة في محافظة اربيل/ جمهورية العراق ، إذ استخدم الباحث البرامج الجاهزة (SPSSV26) للاستدلال على النسب المئوية، التكرارات، الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الاختلاف ونسب الاستجابة بالإضافة الى دراسة علاقات الارتباط والاثر، علماً بان عدد الاستمارات الموزعة هو (80) وان الاستمارات الصالحة كانت(70) ، ونتائج التحليل كما موضح في الفقرات الآتية:

وصف متغير الحوكمة

تكشف معطيات الجدول (6) عن وجود اتفاق بنسبة (86%) من المبحوثين على اجمالي الفقرات المعبرة عن الابعاد الخمسة للحوكمة والمتمثلة بـ(اطار الحوكمة ، مصلحة الاطراف الخارجية ، الافصاح والشفافية ، المسؤولية ، حقوق المساهمين) وبوسط حسابي الذي بلغ (4.23) وانحراف معياري (0.71) ومعامل اختلاف (17%) ونسبة استجابة (85%) وحقق بعد الافصاح والشفافية اعلى اسهامات الاتفاق وعلى نحو جعله في المرتبة الأولى مقارنة بالابعاد الاخرى وبنسبة اتفاق(91.43%)، بينما امتلك بعد المسؤولية المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (90.86%)، وحصل بعد مصلحة الاطراف الخارجية على المرتبة الثالثة وبنسبة اتفاق (85.71%)، وفي المرتبة الرابعة جاء بعد اطار الحوكمة بنسبة اتفاق (80.57%)، اما في المرتبة الخامسة والاخيرة جاء بعد حقوق المساهمين وبنسبة اتفاق (79.43%).

الجدول (6) ملخص وصف وتشخيص متغير الحوكمة

المعطيات						الإبعاد	
الترتيب	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الاتفاق %		
الرابعة	83.20	19.01	0.79	4.16	80.57		اطار الحوكمة
الثالثة	84.34	17.07	0.72	4.22	85.71		مصلحة الأطراف الخارجية
الأولى	88.00	14.61	0.64	4.40	91.43		الافصاح والشفافية
الثانية	85.71	14.86	0.64	4.29	90.86		المسؤولية
الخامسة	81.83	18.41	0.75	4.09	79.43	حقوق المساهمين	
	84.62	16.79	0.71	4.23	85.60	المعدل	

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V26 n=70

و. وصف متغير جودة التقارير المالية

تكشف معطيات الجدول (12) عن وجود اتفاق بنسبة (87%) من المبحوثين على إجمالي الفقرات المعبرة عن البعدين الخاصين بجودة التقارير المالية والمتمثلة بـ (الملاءمة ، المصادقية) وبوسط حسابي الذي بلغ (4.21) وانحراف معياري (0.72) ومعامل اختلاف (17%) ونسبة استجابة (84%) وحقق بعد المصادقية أعلى اسهامات الاتفاق وعلى نحو جعله في المرتبة الأولى مقارنة بالبعد الآخر وبنسبة اتفاق (87.14%)، بينما جاء بعد الملاءمة في المرتبة الثانية بنسبة اتفاق بلغت (86.29%).

الجدول (12) ملخص وصف وتشخيص متغير جودة التقارير المالية

المعطيات						الإبعاد	
الترتيب	نسبة الاستجابة %	معامل الاختلاف %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الاتفاق %		
الثانية	83.77	17.48	0.73	4.19	86.29		الملاءمة
الأولى	84.69	16.70	0.71	4.23	87.14		المصادقية
	84.23	17.09	0.72	4.21	86.72		المعدل

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج التحليل الإحصائي باستخدام البرمجية SPSS V26 n=70

قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المدروسة

يستخدم معامل الارتباط (Pearson Correlation) لمعرفة اتجاه وقوة وطبيعة العلاقة بين أي متغيرين ، حيث نستدل على اتجاه العلاقة من حيث كونها علاقة (طردية ام عكسية) من خلال إشارة قيمة معامل الارتباط ، اما بالنسبة لقوة العلاقة فنستدل عليها من خلال قرب قيمة معامل الارتباط من القيمة (±1) اذ انه كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح فهذا دليل على قوة

العلاقة بين هذين المتغيرين ، واخيرا وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين اي متغيرين فإننا نستدل عليها من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لقيمة معامل الارتباط ، وتشير الدراسات الى انه اذا كانت هذه القيمة اقل من (0.05) فهذا دليل على معنوية العلاقة بين المتغيرين . والجدول (18) يوضح طبيعة العلاقة بين المتغيرات الثلاثة المدروسة .

الجدول (18) قيم معامل الارتباط بين كل زوج من المتغيرات (الحوكمة ، الفساد المالي والاداري ، جودة التقارير المالية)

		جودة التقارير المالية
الحوكمة	Pearson Correlation	0.596
	P-value	0.000
	N	70

من ملاحظة نتائج الجدول (18) نجد ان:

1- هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين (الحوكمة) و(جودة التقارير المالية) وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية الى (0.596) ، وهذه العلاقة معنوية استناداً الى القيمة الاحتمالية (P-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي اقل من (0.05).

ج. تحليل اثر الحوكمة في جودة التقارير المالية

الجدول (21) يبين نتائج تحليل اثر الحوكمة في جودة التقارير المالية وكما يلي:

1- تشير نتيجة تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج اثر الحوكمة في جودة التقارير المالية معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي أقل من (0.05).

2- هناك اثر طردي ومعنوي للحوكمة في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.581) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي اقل من (0.05)، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بانه كلما زاد الاهتمام بالحوكمة زادت جودة التقارير المالية.

3- من خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Square) تبين أن (36%) من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية سببه الحوكمة وان (64%) من التغيرات في جودة التقارير المالية يعزى إلى متغيرات عشوائية أخرى لم تضمن في نموذج الانحدار.

الجدول (21) تحليل اثر الحوكمة في جودة التقارير المالية

تحليل الانحدار							
Regression analysis							
المتغير المعتمد / جودة التقارير المالية							
المتغير المستقل	المعاملات	الخطأ المعياري للمعاملات	معاملات الانحدار المعيارية	تحليل التباين ANOVA	معامل التحديد R-squared	قيمة (t _{Cal}) المحسوبة	المعنوية P-value
	Coefficients	Se(B)	Sd.(B)	F _{Cal} (P-value)			
(Constant)	B ₀ = 1.440	0.363		37.50 (0.000)	0.36	3.966	0.000
الحوكمة	B ₁ = 0.581	0.095	0.596			6.124	0.000

ب. تحليل اثر ابعاد الحوكمة في جودة التقارير المالية

الجدول (22) بين نتائج تحليل اثر ابعاد الحوكمة في جودة التقارير المالية وكما يلي:

أ. تشير نتيجة تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج اثر ابعاد الحوكمة في جودة التقارير المالية معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي أقل من (0.05).

ب. هناك اثر طردي ومعنوي لاطار الحوكمة في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.200) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.001) وهي اقل من (0.05)، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بانه كلما زاد الاهتمام باطار الحوكمة زادت جودة التقارير المالية.

ت. هناك اثر طردي الا انه غير معنوي لمصلحة الاطراف الخارجية في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.001) وهذا الاثر غير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.992) وهي اكبر من (0.05).

ث. هناك اثر طردي الا انه غير معنوي للإفصاح والشفافية في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.023) وهذا الاثر غير

معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.691) وهي اكبر من (0.05).

ج. هناك اثر طردي ومعنوي للمسؤولية في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.269) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي اقل من (0.05) ، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بانه كلما زادت المسؤولية زادت جودة التقارير المالية.

ح. هناك اثر طردي ومعنوي لحقوق المساهمين في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت قيمته مساوية الى (0.294) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (p-value) والتي ظهرت مساوية الى (0.000) وهي اقل من (0.05) ، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بانه كلما زاد الاهتمام بحقوق المساهمين زادت جودة التقارير المالية.

خ. من خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-Square) تبين أن (63%) من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية سببه ابعاد الحوكمة وان النسبة المتبقية والبالغة (37%) تعود إلى متغيرات عشوائية أخرى لم تضمن في نموذج الانحدار.

د. هناك تباين في الاثر بين ابعاد الحوكمة في جودة التقارير المالية ، اذ نلاحظ ان متغير حقوق المساهمين قد احتل المرتبة الاولى من حيث قوة التأثير وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار المعياري (بغض النظر عن الاشارة) والتي بلغت (0.440) وهي اعلى قيمة ، وجاء في المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير متغير المسؤولية وبقية معامل انحدار معياري (0.417)، اما المرتبة الثالثة فقد كانت ايضاً من نصيب متغير اطار الحوكمة وبقية معامل انحدار معياري بلغ (0.328) ، اما بالنسبة لكل من متغيري (مصلحة الاطراف الخارجية) و(الافصاح والشفافية) لم يظهر لهما اي تأثير معنوي وجاء في المرتبة الاخيرة وبقية معامل انحدار معياري (0.001) و (0.035) على التوالي.

6. الاستنتاجات:

تمت دراسة الروابط بين الحوكمة وجودة التقارير المالية على نطاق واسع في الأدبيات. في الآونة الأخيرة ، تم توسيع الموضوع تدريجياً ليشمل مجالات عدة. في الواقع ، تحليل الترابط بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية له آثار عملية مهمة من حيث تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات وحقوق الملكية وعلى اساسه يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية، و تقديم

معلومات حول التغيرات في الموارد التي تمتلكها المنشأة والالتزامات وحقوق الملكية، تقديم معلومات حول الاداء الاقتصادي للمنشأة، فإن مراعاة جودة التقارير المالية أمر بالغ الأهمية في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال والتجميل للعوائد .

نتحرى في هذا البحث العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية. نستخدم أولاً: نهج الانحدار المتعدد لاكتشاف نوع الروابط بين المتغيرات. تظهر النتائج التجريبية علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة وجودة التقارير المالية مما يؤكد تأثير تلك الآليات في الوصول وتعزيز جودة التقارير المالية، وهذا ما اكدته اكثر من دراسة بهذا الخصوص مثل دراسة (Almaqatar, 2020) التي بينت تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. ودراسة (Ahmed, 2018) التي فحصت تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على الإفصاح عن نقاط الضعف المادية في الرقابة الداخلية من خلال دراسة ميدانية. ودراسة (Al-Asmari, 2020) التي اوضحت أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز مصداقية التقارير المالية.

ثانياً ، من خلال النظر في نهج الانحدار المتعدد ، نجد أن العلاقة بين المتغيرات مختلفة اعتماداً على توقعات عينة الدراسة. بالنسبة ل**إطار الحوكمة** هناك اثر طردي ومعنوي في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بأنه كلما زاد الاهتمام بإطار الحوكمة زادت جودة التقارير المالية. هناك اثر طردي ومعنوي للمسؤولية في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار ، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بأنه كلما زادت المسؤولية زادت جودة التقارير المالية. كما ان هناك اثر طردي ومعنوي **لحقوق المساهمين** في جودة التقارير المالية وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار ، وهذه النتيجة تقودنا الى القول بأنه كلما زاد الاهتمام بحقوق المساهمين زادت جودة التقارير المالية. وهذه النتائج اكدتها العديد من الدراسات منها دراسة (العيسى، 2018) والتي تشير نتائجها الى تأثير الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات عينة الدراسة والمسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وفق مقياس التحفظ المحاسبي، أي أن الحوكمة كانت أحد دعائم الإفصاح الاختياري من خلال تدعيم التقارير المالية بمعلومات إضافية مهمة كان لها الدور في زيادة الأثر على جودة التقارير المالية فنسبة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة كانت مرتفعة بالمقارنة مع نسبة الإفصاح الاختياري.

هذه النتائج لها آثار عديدة على جميع اصحاب المصلحة من اجل التحقق من تنفيذ الالتزامات والسياسات التشريعية والقانونية والإدارية , فضلاً عن تلبية توقعات المساهمين وأصحاب المصلحة بأكبر قدر من الأمانة والمكاشفة. وتحقيق الأداء، بمعنى رفع مستوى الأداء الشامل للشركات والسعي إلى استثمار الفرص الإيجابية للمخاطر الفعلية والمتوقعة والتقليل من اثارها السلبية، وهذا ما اكدته دراسة (عصام, 2013).

المصادر:

1. بريس، أحمد كاظم وأحمد، شهد إبراهيم (2018) تأثير حوكمة الشركات في التدقيق التسويقي دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في قطاع المصارف التجارية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 56.
2. حبي، ميساء سعد جواد(2017) حوكمة المصارف وأثرها في مكافحة غسل الأموال- دراسة استطلاعية على عينة في بيئة المصارف العراقية الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 6، العدد 23.
3. صالح ، رضا ابراهيم . 2010 . العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية : دراسة نظرية تطبيقية .المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة جامعة طنطا العدد الثاني .
4. الصفار، عماد صبيح والساعدي، استقلال جمعة(2019) دور الإبلاغ المالي في تطبيق مبادئ بازل للحوكمة في المصارف العراقية _ منظور تقويمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 57.
5. عبد الله، بن قاسم حسن، (2018)، "أثر الحوكمة على الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية لدى شركات المساهمة السعودية"، مجلة الفكر المحاسبى، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 2.

6. عيسى، احمد فايز، (2022)، أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا /برلين، ط1.
7. غناية، محمد إقبال & حلبي، حكيم، (2021)، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول - النظام المصرفي الجزائري نموذجاً- Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 4, No. 4, 126-140 (2021)
8. القصير، ابراهيم خليل سلطان، (2017)، الفساد المالي والاداري وأثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
9. محمود، محمد احمد حنفي. (2010). دراسة اثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية – مع دراسة تطبيقية .اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .
10. مسعد علي ، (2014) . دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والاداري (مع الإشارة للوضع في مصر) .

موالدي، نور، (2018)، أثر السياسات والتقديرات المحاسبية في ربحية المصارف الخاصة السورية- دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، سورية

1. Ahmed Aly Mogahed & Ayman Sabry & Hadeer Metwally, (2018), The Effect of Internal Corporate Governance Mechanisms on the Disclosure of Internal Control Material Weaknesses With a Field Study,
2. Al-Asmari F. Ali Ahmed, (2020), The impact of applying corporate governance principles on enhancing the credibility of financial reports, The comprehensive multidisciplinary electronic magazine, N(5).
3. Al-Dalabih. Firas A. N., (2018), The Impact of the Use of Accounting Information Systems on the Quality of Financial Data, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol. 11, No. 5; 2018.
4. Almaqtari A. F, Abdulwahid Abdullah Hashed, Mohd Shamim and Waleed M. Al-ahdal (2020). Impact of corpora governance mechanisms on financial reporting quality: a study of Indian GAAP and Indian Accounting Standards.

- Problems and Perspectives in Management, 18(4), 1-13.
doi:10.21511/ppm.18(4).2020.01
5. Amakin, (2021), Corporate Governance Report for the year 2021, Bahrain Parking Company (Amakan).
<https://www.bahrainbourse.com/>
 6. Bako M. Abbati, (2018), The Impact of Corporate Governance on the Quality of Financial Reporting in the Nigerian Chemical and Paint Industry, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.7, 2018, PP 42- 59.
 7. Cooray Thilini, A. D. Nuwan Gunarathne * and Samanthi Senaratne, (2020), **Does Corporate Governance Affect the Quality of Integrated Reporting?** Sustainability 2020, 12, 4262; doi:10.3390/su12104262.
 8. Fakhfekh. M, nejib.hachicha Fredj J, (2016), Measuring Volatility Persistence for Conventional and Islamic Banks: An FI-EGARCH Approach, April 2016
DOI:[10.1016/j.ememar.2016.03.004](https://doi.org/10.1016/j.ememar.2016.03.004)
 9. Fletcher. D, Robbert. M. A, Mohamad. K, Middleton. Ph., (2005), A SYSTEMS APPROACH TO MONITORING FINANCIAL DATA QUALITY ASSESSMENT AND IMPROVEMENT, <http://mitiq.mit.edu/>
 10. Lajmi, A. and Yab, M. (2021), "The impact of internal corporate governance mechanisms on audit report lag: evidence from Tunisian listed companies", *EuroMed Journal of Business*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. <https://doi.org/10.1108/EMJB-05-2021-0070>.
 11. Wahyudi, A., Farhani, A., & Janssen, M. (2018). Relating big data and data quality in financial service organizations, <https://doi.org/10.1007/978-3-030-02131->
 12. Yusuf, N. A., (2019), Internal Governance Mechanisms and Financial Reporting Quality: Evidence from Alternative Banking Systems, thesis Degree of Doctor, Newcastle University Business School, Newcastle University.
 13. Zraqat. Omar. M., (2020), The Moderating Role of Business Intelligence in the Impact of Big Data on Financial Reports Quality in Jordanian Telecom Companies, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol. 14, No. 2; 2020.

